

Distr.: General
14 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٤٠ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٤٦٠ (٢٠١٩)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور التقرير السابق المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ (A/73/777-S/2019/193)، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - ظلت التطورات في عملية السلام والعملية الانتخابية تطغى على البيئة السياسية. وقد أُنجزت هيئات إدارة الانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بعد أشهر من التأخير، وافتتح برلمان جديد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١. وعُيّن أعضاء جدد في لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، وشرعت كلتا اللجنتين في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، التي أرجئ موعدها إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. وعقدت الحكومة اجتماعاً تشاورياً كبيراً بهدف التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن السلام، وأرجى حوار مزعم عقده بين الأطراف الأفغانية، بقصد إشراك ممثلين عن الحكومة وحركة طالبان على السواء، على إثر خلافات بشأن المشاركين. وقامت الحكومة بتسريع جهودها المبذولة لمكافحة الفساد، واتخذت تدابير بشأن إصلاح قطاع العدالة. وظلت



الحالة الأمنية متقلبة مع إعلان كل من الحكومة وحركة طالبان عمليات هجومية جديدة. وانخفض العدد الإجمالي للضحايا في صفوف المدنيين انخفاضاً كبيراً، مما يرجع أساساً إلى انخفاض في الهجمات الانتحارية، في حين تواصل ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين جراء العمليات الجوية وعمليات التفيتيش والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في إطار الهجمات غير الانتحارية. ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة، مع استمرار ارتفاع مستويات النزوح الناجم عن النزاع والكوارث الطبيعية على السواء، إلى جانب تدفق أعداد كبيرة من العائدين من جمهورية إيران الإسلامية.

ألف - التطورات السياسية

٤ - ظلت البيئة السياسية غير مستقرة، مع حدوث تطورات متسارعة في عملية السلام والعملية الانتخابية. وعقب فصل جميع الأعضاء السابقين في اللجنتين الانتخابيتين في شهر شباط/فبراير، قام رئيس أفغانستان، أشرف غني، في ٣ آذار/مارس، بعد التشاور مع المرشحين للانتخابات الرئاسية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بتعيين سبعة أعضاء جدد في لجنة الانتخابات المستقلة وخمسة أعضاء في لجنة الشكاوى الانتخابية، ورئيسين جديدين لأمانتي اللجنتين. وفي ٥ آذار/مارس، انتخبت لجنة الانتخابات المستقلة حوا علم نورستاني رئيسة لها وانتخبت لجنة الشكاوى الانتخابية زهرة بيان شينواري رئيسة لها، وهي المرة الأولى التي ترأس فيها امرأتان هاتين الهيئتين الانتخابيتين. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقع السيد غني مرسوماً بتعيين عضوين دوليين لا يتمتعان بحق التصويت في كل لجنة على النحو المتوخى بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات في شباط/فبراير. وفي ٦ أيار/مايو، أعلن مكتب النائب العام أنه قدم التماساً إلى المحكمة العليا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ضد الأعضاء السابقين في اللجنتين الانتخابيتين وغيرهم من المسؤولين عن الانتخابات.

٥ - وفي غضون ذلك، استمرت هيئات إدارة الانتخابات في الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات الرئاسية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية أنها أنجزت عملية التدقيق تمهيداً للانتخابات الرئاسية، ولم ترد أي شكاوى ضد أي من المرشحين البالغ عددهم ١٨ مرشحاً في القائمة الأولية. ونشرت لجنة الانتخابات المستقلة قائمة المرشحين النهائيين في ٢٥ نيسان/أبريل.

٦ - واستمر الخلاف بشأن استخدام التكنولوجيا الانتخابية خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، مما تسبب في مزيد من التأخير في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتمشيا مع قانون الانتخابات المعدل، كرست لجنة الانتخابات المستقلة الكثير من الوقت من أجل بحث إمكانية استخدام التكنولوجيا. ودعماً لهذه الجهود، قام فريق دعم الانتخابات المدعوم من الجهات المانحة والتابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتيسير زيارة أحد كبار خبراء التكنولوجيا لإسداء المشورة بشأن الخيارات الممكنة التي من شأنها أن تتيح تعزيز استخدام التكنولوجيا وإجراء الانتخابات في موعدها. وخلص التقييم المشترك الذي أُطلعت عليه اللجنة في ٢٤ نيسان/أبريل إلى أنه سيلزم ١٨ إلى ٢٤ شهراً لتنفيذ التسجيل البيومتري للناخبين على نحو سليم وحدد ثلاثة خيارات للنظر فيها. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قررت اللجنة الاضطلاع بالتسجيل البيومتري الكامل لكافة الناخبين. وبعد إجراء مزيد من المشاورات مع الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية والمجتمع المدني، وفي ضوء الجدول الزمني الضيق، قررت اللجنة في ١٣ أيار/مايو أنها ستتابع عوضاً عن ذلك عملية تسجيل "تكميلي" ورفقي للناخبين مع التحقق البيومتري من هوية الناخبين والإحالة الإلكترونية للنتائج في انتخابات عام ٢٠١٩. وفي ١٨ أيار/مايو، أعلن عضو لجنة الانتخابات المستقلة أورانك زيب أن بدء عملية التسجيل التكميلي للناخبين المقرر أن

تستمر على مدى ١٥ يوما في ٤٥٨ مركزا من مراكز تسجيل الناخبين قد أرجئ من ١٦ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه.

٧ - وأدت إعادة تشكيل هيئات إدارة الانتخابات، والأحكام الجديدة في قانون الانتخابات المعدل، والتأخر في إتمام نتائج الانتخابات البرلمانية إلى المزيد من التأجيل للانتخابات الرئاسية. وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة عن إرجاء موعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات، والانتخابات البرلمانية المؤجلة في ولاية غزني من ٢٠ تموز/يوليه إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. أما انتخابات مجالس الأفضية التي كان من المقرر إجراؤها بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ثم أرجئت لاحقا، فلم يرد ذكرها. وأثار الإعلان ردود فعل متباينة لدى المرشحين للانتخابات الرئاسية والمعارضة السياسية، وبعضهم أعاد النظر في الدعوات لإنشاء إدارة مؤقتة. وفي حين رحبت بعض منظمات المجتمع المدني بتخصيص المزيد من الوقت للأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، انتقد المرشحون للانتخابات الرئاسية والأحزاب السياسية عدم التشاور بشأن الموعد الجديد. وفيما بعد، في ٢٩ أيار/مايو، قررت اللجنة الاكتفاء بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر وأرجأت انتخابات مجالس الولايات والانتخابات لملء المقاعد البرلمانية في ولاية غزني إلى موعد لاحق.

٨ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت مجموعة مؤلفة من ١١ مرشحا للانتخابات الرئاسية، بمن فيهم مستشار الأمن القومي السابق حنيف أتمر والمدير السابق للمديرية الوطنية للأمن، رحمة الله نبيل، عن تشكيل مجلس المرشحين للانتخابات الرئاسية وعزمهم على بحث ترتيبات الحكومة المؤقتة في ٢٢ أيار/مايو، الذي يعتبرونه موعد انقضاء الولاية الدستورية للرئيس. واستجابة لطلب استصدار حكم من مكتب رئاسة الجمهورية، أصدر المجلس الأعلى للمحكمة العليا حكما في ٢١ نيسان/أبريل يقضي بأن تمديد فترة ولاية الرئيس ونواب الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد يتفق مع أحكام الدستور، مع الإشارة إلى سابقة عام ٢٠٠٩ وضرورة إرساء دعائم الاستقرار والوحدة الوطنية. وقد انتقد هذا القرار مجلس المرشحين للانتخابات الرئاسية وغيرهم من شخصيات المعارضة، بمن في ذلك الحاكم السابق لولاية بلخ، عطا محمد نور، الذي وصف هذا الحكم بأنه غير قانوني وينطوي على دوافع سياسية. وحذر المجلس، في مؤتمر صحفي عقد في ٢٠ أيار/مايو وفي البيانات التي أدلى بها أعضاؤه، من عصيان مدني محتمل في المستقبل إذا لم تؤخذ مقترحاته في الحسبان. وفي ٢٣ أيار/مايو، لم يبلغ عن أي مظاهرة.

٩ - وأجرى السيد غني سلسلة من التعيينات في مناصب أمنية رفيعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت نائبين لوزير الدفاع ورؤساء الشرطة في الولايات في ١٧ ولاية، وثلاثة نواب جدد في مكتب مجلس الأمن القومي. وفي حين ذكر الرئيس أن هذه التعيينات تهدف إلى تعزيز خطته للإصلاح، أعربت شخصيات المعارضة عن مخاوف إزاء ما اعتبر تسييسا لقطاع الأمن قبل الانتخابات الرئاسية.

١٠ - وبموازاة ذلك، استمرت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية في إتمام الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في أعقاب عمليات فرز الأصوات المتنازع عليها في العديد من الولايات. وعلى إثر المشاورات التي أجريت مع الجهات صاحبة المصلحة، أبطلت لجنة الشكاوى الانتخابية كافة عمليات إعادة فرز الأصوات في ولاية كابل في ٢٥ نيسان/أبريل وشرعت في استعراض استمارات النتائج الأصلية. وصدرت النتائج النهائية في ١٤ أيار/مايو، مع إدخال أربع تغييرات على القائمة الأولية. ومع هذا الإعلان، صدرت النتائج النهائية المصدق عليها لانتخابات مجلس ولسي جركه (مجلس النواب) لجميع الدوائر الانتخابية المشاركة البالغ عددها ٣٥ دائرة، بعد أكثر من ستة أشهر على

إجراء الانتخابات. واحتج العديد من المرشحين غير الفائزين والمناصرين على النتائج، ودعا بعضهم إلى إنشاء محكمة خاصة للبت في المسألة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، افتتح البرلمان الجديد الذي يضم ممثلين من جميع الدوائر الانتخابية المعنية، باستثناء ولايتي كابل وغزني. وأدى ممثلو ولاية كابل اليمين في ١٥ أيار/مايو.

١١ - وعلى هذه الخلفية، واصلت الجهات الفاعلة المحلية والدولية جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة عن تشكيل مجلس قيادي للسلام والمصالحة، يضم ٣٧ شخصا، من أجل إنشاء فريق استشاري شامل من الناحية السياسية لإجراء مفاوضات مع حركة طالبان، وإنشاء فريق تفاوض يضم ٢٢ شخصا. وضمت الهيئتان سياسيين من المعارضة وممثلات للنساء. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، عقدت الحكومة مجلس اللويا جيرغا الاستشاري للسلام في كابل. وكان الهدف من مجلس جيرغا ("المجلس") الذي انعقد على مدى خمسة أيام وشارك فيه أكثر من ٣٠٠٠ مندوب من جميع أنحاء البلد، بمن في ذلك بعض الممثلين المعيّنين بحكم مناصبهم مثل البرلمانيين وأعضاء مجالس الولايات، وضع معايير المحادثات مع حركة طالبان. وقاطع كل من الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله ووجوه سياسية بارزة في المعارضة، بمن في ذلك المرشحون للانتخابات الرئاسية، هذا الحدث، بادعاء أنه يهدف إلى تعزيز الحملة لإعادة انتخاب الرئيس غني. ووسط ترتيبات أمنية مشددة، نظمت المناسبة دون وقوع أي حوادث أمنية. وأصدر مجلس جيرغا بيانا يدعو فيه، من ضمن أمور أخرى، إلى وقف إطلاق النار، وإجراء محادثات دون شروط مسبقة، وافتتاح مكتب لحركة طالبان في أفغانستان، وانسحاب للقوات الدولية بطريقة مسؤولة، وتشكيل فريق تفاوض شامل لجميع الأطراف، واستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي، والحفاظ على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. وكرّر السيد غني، في كلمته الختامية، التأكيد بأنه مستعد للدعوة إلى وقف إطلاق النار إذا قامت حركة طالبان بالمثل وعرض الإفراج عن ١٧٥ سجيناً من حركة طالبان كتدبير من تدابير بناء الثقة. وبعد الدعوة إلى مقاطعة المناسبة في ٢٨ نيسان/أبريل، رفضت حركة طالبان نتائج مجلس جيرغا والدعوة إلى وقف إطلاق النار في بيان صادر في ٣ أيار/مايو.

١٢ - وأحرزت النساء الأفغانيات تقدماً في جهودهن الرامية إلى تحقيق مشاركة مجدية في عملية السلام. وبعد ستة أشهر من التشاور مع ١٥٠٠٠ امرأة أفغانية في جميع الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية، عقد مكتب السيدة الأولى، في ٢٨ شباط/فبراير، المؤتمر الوطني للنساء الأفغانيات من أجل السلام بدعم من المجلس الأعلى للسلام، ووزارة شؤون المرأة، وشبكة المرأة الأفغانية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وفي هذا المؤتمر، قدمت النساء الأفغانيات إعلاناً مؤلفاً من ١٥ نقطة إلى الرئيس غني الذي تعهد بأن ينظر في بنوده في اجتماع مجلس اللويا جيرغا الاستشاري ومحادثات السلام. وشكلت النساء نسبة تناهز ٣٠ في المائة من المشاركين في اجتماع مجلس اللويا جيرغا الاستشاري، وتولين رئاسة ١٣ لجنة من لجانه الخمسين، وانتخبت امرأتان من بين النواب الخمسة لرئيس المجلس.

١٣ - وفي منتصف نيسان/أبريل، حاولت الجهات المعنية المحلية والدولية تنظيم حوار بين الأطراف الأفغانية في الدوحة يجمع بين السياسيين الموجودين في أفغانستان، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين المشاركين بصفتهم الشخصية، وحركة طالبان. بيد أن الأعمال التحضيرية للاجتماع تعثرت في خضم النزاعات حول قائمة المشاركين. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلن مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني التابع لمعهد الدوحة للدراسات العليا، الذي كان من المقرر أن يستضيف المؤتمر، أن المحادثات قد أرجئت. وفي بيانات عامة منفصلة صدرت لاحقاً، برّرت الحكومة الأفغانية وحركة طالبان القرار بالإشارة إلى الخلاف حول شروط كل منهما لإجراء المحادثات. ورغم ذلك، في ٢٨ أيار/مايو،

حضر وفد مؤلف من ٢٤ شخصية سياسية أفغانية، من ضمنها الرئيس السابق كرزاي، إلى جانب ١٤ ممثلاً عن حركة طالبان، اجتماعاً في موسكو بمناسبة الذكرى السنوية الثموية للعلاقات الدبلوماسية بين أفغانستان والاتحاد الروسي. وترأس وفد حركة طالبان الملا عبد الغني برادر، الذي عُيِّن بوصفه رئيس اللجنة السياسية لحركة طالبان ونائب زعيم الحركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبعد الاجتماع مرة أخرى في ٢٩ أيار/مايو، أصدر الجانبان بياناً مشتركاً يفيد بإحراز تقدم بشأن بعض المسائل ولكنه يسلّم بضرورة إجراء مزيد من المناقشات.

١٤ - وأجرى الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلمي خليل زاد، محادثات مع حركة طالبان في الدوحة، في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس، ومرة أخرى في الفترة من ١ إلى ٩ أيار/مايو. واستمر تركيز المحادثات على انسحاب القوات الدولية وعلى تقديم ضمانات بأن أفغانستان لن تصبح قاعدة للإرهاب العابر للحدود الوطنية. وعقد المبعوث الخاص الصيني دينغ شني جون، وممثل الرئاسة الروسية زامير كابولوف، والسيد خليل زاد، مشاورات ثلاثية في واشنطن العاصمة يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس وفي موسكو يوم ٢٥ نيسان/أبريل. وفي أعقاب هذا الاجتماع الأخير، صدر بيان مشترك ينص على دعم عملية سلام شاملة لجميع الأفغان ويقودها الأفغان ويتولون زمام المبادرة فيها. وفي ٢٦ آذار/مارس، قامت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، بزيارة إلى كابل، حيث أكدت من جديد استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم عملية السلام الأفغانية. ونوقشت جهود السلام في اجتماع عقد في لندن يوم ٢٣ نيسان/أبريل بين السيد خليل زاد وممثلي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والاتحاد الأوروبي.

١٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة الأمم المتحدة)، في إطار ولاية المساعي الحميدة المنوطة بها، العمل مع اللجنة السياسية لحركة طالبان بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. واجتمع ممثلي الخاص مع الملا برادر وسائر أعضاء فريق التفاوض التابع لحركة طالبان في ٢٥ نيسان/أبريل لمناقشة التقدم المحرز في الحوار بين الأطراف الأفغانية وحماية المدنيين والمسائل الإنسانية. وعلى الصعيد المحلي، واصلت بعثة الأمم المتحدة العمل مع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية على الصعيد دون الوطني لدعم جهود السلام وحل النزاعات المحلية، وتنفيذ مبادرات السلام المحلية من خلال مكاتبها الميدانية. وفي ولاية نكهرار، يسّرت بعثة الأمم المتحدة انعقاد مجلس جيرغا للسلام بين عشيرتين في قضاء شيرزاد، احتتم باعتماد قرار تنظيم توزيع المياه. وللمرة الأولى، اضطلعت النساء بدور نشط في مجلس الجيرغا نفسه.

باء - الأمن

١٦ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سُجل باستمرار عدد مرتفع من الحوادث الأمنية. وفي الفترة من ٨ شباط/فبراير إلى ٩ أيار/مايو، سجلت الأمم المتحدة ما مجموعه ٢٤٩ ٥ حادثاً أمنياً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وشهدت المنطقة الجنوبية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقتان الشرقية والغربية. واستأثرت هذه المناطق مجتمعة بنسبة ٧١ في المائة من جميع الحوادث. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان عن بدء حملتها الهجومية الربيعية السنوية، عملية

”الفتح“ مع التركيز المعلن على إنهاء الاحتلال الأجنبي و”إقامة نظام إسلامي“. وزادت الحوادث الأمنية المبلغ عنها في جميع أنحاء البلد في الأيام التي تلت إعلان حركة طالبان.

١٧ - ولم يطرأ تغيير على الاتجاهات القائمة، حيث بقيت الاشتباكات المسلحة وعددها ٣ ٢٠٧ هي الطابع الغالب للحوادث الأمنية، وهو ما يمثل نسبة ٦١ في المائة من جميع الحوادث. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة في الاشتباكات المسلحة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨، وربما يعزى ذلك إلى الشتاء القارس. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني أكبر فئة من الحوادث، ولكنها تراجعت تراجعاً طفيفاً بنسبة ٣ في المائة. وسجل انخفاض في الهجمات الانتحارية بنسبة ٧٢ في المائة، مما يعكس الجهود الجارية لاعتراض سبيلها وزيادة التدابير الأمنية من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وبخاصة في مدينتي كابل وجلال آباد. وحافظت القوات الجوية العسكرية الأفغانية والدولية على وتيرة عالية من الغارات الجوية التي سجلت ٣٠٥ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨.

١٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل، وافقت الحكومة على عملية ”خالد“ التي أطلقتها وزارة الدفاع. وركزت عمليات قوات الأمن على المنطقة الجنوبية؛ وعلى ننگرهار في الشرق؛ وفرج في الغرب؛ وقندز و تخار و بغلان في الشمال الشرقي؛ وغزني في الجنوب الشرقي؛ وبلخ في الشمال. ولا يزال تحسين الأمن على امتداد الطرق الرئيسية يشكل تحدياً قائماً. ولا تزال الغارات الجوية تشكل دعامة الجهود العسكرية الأفغانية والدولية. ولقد شكلت الغارات الجوية في ولايتي هلمند وغزني نسبة ٥٦ في المائة من العدد الإجمالي للغارات خلال هذه الفترة.

١٩ - وعقب بدء عملية الفتح التي أطلقتها حركة طالبان، كانت أكثر المناطق التي تشهد نزاعات قائمة في جميع أنحاء البلد في ولايات هلمند وفرج وغزني. وتمكنت حركة طالبان من السيطرة مؤقتاً على ما لا يقل عن ثلاثة مراكز إدارية محلية، هي أرغنج خواه في بدخشان، وآب كمرى في بادغيس، وشاملزاي في زابل. وأسفر هجوم للطالبان في قضاء بالا مرغاب، بولاية بادغيس عن أربعة أسابيع من القتال ومقتل ٦٢ وأسّر ٥٦ من عناصر قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، حسب ما أفادت التقارير. وعلى الرغم من عدم تعرض عواصم الولايات لتهديدات كبيرة، أسفرت عملية عسكرية أفغانية ودولية مشتركة في ضواحي مدينة قندز في ٢١ آذار/مارس عن اشتباكات كثيفة ووفاة جنديين من جنود القوات الدولية وعشرة من الجنود الأفغان.

٢٠ - وانخفض عدد الهجمات على أهداف بارزة انخفاضاً ملحوظاً، وأفيد عن وقوع ثماني هجمات انتحارية خلال هذه الفترة بالمقارنة مع ٢٦ هجوماً في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد وقع هجومان في مدينة كابل، مقابل عشرة خلال الفترة نفسها من العام الماضي: هجوم معقد في ٢٠ نيسان/أبريل على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان) مسؤوليته عنه؛ وهجوم معقد في ٨ أيار/مايو على منظمة دولية غير حكومية، منظمة الشراكة الدولية، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه. ورافقت هذا الانخفاض زيادة في استهداف المرافق الأمنية الأفغانية مقابل الأهداف المدنية. وفي ١ آذار/مارس في قضاء واشير، بولاية هلمند، فجر مهاجم انتحاري من حركة طالبان نفسه بجهاز متفجر داخل مخيم شوراباك، وأعقبه ٢٧ مهاجماً احترقوا دفاعات المخيم. واستمرت الاشتباكات المسلحة التي تلت ذلك ٣٧ ساعة قبل أن تقوم قوات الأمن الأفغانية بتأمين القاعدة. وفي وقت لاحق، أصدرت حركة طالبان بياناً تزعم فيه

أن القاعدة استخدمت لشن غارات ليلية على المدنيين. وفي قضاء شرزاد، بولاية ننكرهار، شنت حركة طالبان، في ١٢ نيسان/أبريل، هجوما معقدا واسع النطاق على مركز الإدارة المحلية.

٢١ - وظل تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان صامداً على الرغم من استمرار القوات العسكرية الأفغانية والدولية في تنفيذ عمليات ضد معقله في ولايتي ننكرهار وكُنر بوتيرة عالية. وعلى الرغم من فقدان السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في أواخر عام ٢٠١٨، شن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان عدة هجمات ضد المناطق الواقعة تحت سيطرة طالبان في كلتا الولايتين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مع الإبلاغ عن تحقيق بعض المكاسب في المعارك في ولاية كُنر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسب ١١٣ حادثاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان بالمقارنة مع ١٤٥ خلال الفترة نفسها من العام الماضي. كما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عن هجومين انتحاريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع تسع هجمات في الفترة نفسها العام الماضي، وعن هجوم على شركة للبناء كائنة بالقرب من مطار جلال آباد في ٦ آذار/مارس، وعن الهجوم السالف الذكر في كابل يوم ٢٠ نيسان/أبريل.

٢٢ - وقد تعرّض موظفو الأمم المتحدة لأحد عشر حادثاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها أربعة حوادث تخويف وأربعة حوادث إجرامية، ولكن لم تقع أي اشتباكات مسلحة.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - تكثفت المشاركة الإقليمية بشأن جهود السلام والتنمية في أفغانستان. وفي ٢١ شباط/فبراير، التقى الرئيس غني برئيس تركمانستان، قربانقلي بردي محمدوف، في تركمانستان لمناقشة العلاقات الثنائية، ومشاريع الربط الإقليمي، والدور الذي تضطلع به المنطقة في عملية السلام. وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، زار الرئيس غني الإمارات العربية المتحدة لبحث العلاقات التجارية والاستثمارات، والتنمية والمساعدة الإنسانية، ومبادرات السلام. وقام وزير خارجية أفغانستان، صلاح الدين رباني، بزيارة إلى إندونيسيا في ١٥ آذار/مارس لمناقشة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين وجهود السلام. وأعرب المسؤولون الإندونيسيون مجدداً عن استعدادهم لاستضافة محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمعت وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو مرسودي، مع حركة طالبان في الدوحة في إطار بذل المزيد من الجهود لتشجيع المحادثات المباشرة.

٢٤ - واستمرت أفغانستان وباكستان في التباحث بشأن القضايا الثنائية وجهود السلام التي تبذلها أفغانستان، على الرغم من أن العلاقات بين البلدين تتسم ببعض التوتر. وفي ٢٥ آذار/مارس، نقلت وسائل الإعلام الباكستانية تعليقات أدلى بها رئيس وزراء باكستان، عمران خان، تشير إلى أن الحكومة الأفغانية هي "عقبة" في عملية السلام وأن إنشاء إدارة مؤقتة من شأنه أن يساعد على الدفع بجهود السلام. واستدعت حكومة أفغانستان سفيرها لدى باكستان على خلفية هذه الملاحظات. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، في بيان بشأن أفغانستان، أدان رئيس الوزراء الهجمات العنيفة، وأكد أن باكستان لا تدخر وسعاً على الصعيدين الدبلوماسي والأمني من أجل نجاح عملية السلام الأفغانية، وتعهده بأن باكستان لن تكون بعد اليوم طرفاً في أي نزاع داخلي في أفغانستان. وفي ٥ أيار/مايو، خلال مكالمة هاتفية بين الزعيمين، قبل الرئيس غني الدعوة الموجهة من رئيس الوزراء لزيارة باكستان.

٢٥ - وتواصل تطور التعاون بين أفغانستان وأوزبكستان، التي زاد انخراطها بشأن الجهود المتصلة بالسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٦ آذار/مارس، قام مستشار الأمن القومي لأفغانستان،

حمد الله محب، بزيارة إلى طشقند حيث أطلعه وزير خارجية أوزبكستان، عبد العزيز كميلوف، على اتصالاته الأخيرة مع حركة طالبان وغيرها من الجهات المخاورة المعنية. وفي ٣١ آذار/مارس، اجتمع الرئيس غني في كابل مع السيد كميلوف الذي أعرب عن استعداد أوزبكستان لاستضافة محادثات السلام. وقد تعززت العلاقات الثنائية الأفغانية - الأوزبكية خلال الزيارات بين السلطات في ولايتي بلخ (أفغانستان) وسورخانداريو (أوزبكستان) الحدوديتين، بهدف تعزيز التجارة عبر الحدود والاستثمارات.

٢٦ - كما تواصل التعاون من خلال المحافل المتعددة الأطراف. وعقد أول اجتماع على مستوى السفراء لعملية قلب آسيا - إسطنبول لعام ٢٠١٩ في مدينة كابل يوم ٢٧ شباط/فبراير. واستعرض المشاركون الأنشطة الجارية في إطار عملية تقييم تدابير بناء الثقة في إطار العملية، ورحبوا بعرض أوزبكستان استضافة المؤتمر الثامن للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. واشتركت أفغانستان في رئاسة اجتماع فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون (الذي عقد في بيشكيك في ١٩ نيسان/أبريل)، وذلك للمرة الأولى منذ إنشاء فريق الاتصال. وناقش المشاركون التعاون مع أفغانستان فضلا عن التقدم المحرز في عملية السلام الأفغانية واستعرضوا مشروع خريطة الطريق لفريق الاتصال لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٧ - في ٢٤ نيسان/أبريل، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة للربع الأول من عام ٢٠١٩^(١). ووثقت البعثة سقوط ١٧٧٣ ضحية في صفوف المدنيين (٥٨١ قتيلا و ١١٩٢ جرحيا) خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، ويعكس هذا العدد انخفاضا بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض بنسبة ٧٦ في المائة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة للهجمات الانتحارية والهجمات المعقدة. وعزت بعثة الأمم المتحدة نسبة ٥٤ في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة (٣٩ في المائة إلى حركة طالبان، و ١٢ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، و ٣ في المائة إلى مجموعات لم تُحدد هويتها). وتُسبب حوالي ٣٤ في المائة من هذه الخسائر إلى القوات الموالية للحكومة (١٧ في المائة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ١٣ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، و ٢ في المائة إلى الميليشيات الموالية للحكومة، و ٢ في المائة إلى قوات متعددة موالية للحكومة)، وكانت نسبة ١٢ في المائة منها نتيجة النيران المتقاطعة غير محددة المصدر التي تحدث خلال الاشتباكات البرية بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها وحوادث أخرى. ولا تزال أغلبية الخسائر في صفوف المدنيين تعزى إلى عناصر مناوئة للحكومة؛ غير أن القوات الموالية للحكومة كانت مسؤولة عن عدد أكبر من الوفيات في صفوف المدنيين من العناصر المناوئة للحكومة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩.

٢٨ - وأسفرت الاشتباكات البرية عن سقوط ٦١٦ ضحية في صفوف المدنيين (١٣٤ قتيلا و ٤٨٢ جرحيا)، وهي مسؤولة عن نسبة ٣٥ في المائة من جميع الخسائر. وتسببت الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المستخدمة لشن هجمات انتحارية وغير انتحارية في سقوط ٥٠٠ ضحية في صفوف المدنيين

(١) انظر الرابط التالي: <https://unama.unmissions.org/protection-of-civilians-reports>.

(٧٦ قتيلا و ٤٢٤ جريحا)، وكانت بذلك مسؤولة عن نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين. وقد ارتفع عدد الضحايا في صفوف المدنيين من جراء الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المستخدمة لشن هجمات غير انتحارية بنسبة ٢١ في المائة. ووثقت بعثة الأمم المتحدة سقوط ٢٢٨ ضحية في صفوف المدنيين (١٤٥ قتيلا و ٨٣ جريحا) من جراء العمليات الجوية التي تسببت في ١٣ في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين، وسقوط ١٠٢ ضحية في صفوف المدنيين (٧٢ قتيلا و ٣٠ جريحا) من جراء عمليات التفتيش التي تسببت في ٦ في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين. ووثقت بعثة الأمم المتحدة سقوط ٥٨٢ ضحية في صفوف الأطفال (١٥٠ قتيلا و ٤٣٢ جريحا). وفي ٨ أيار/مايو، في هجوم معقد استهدف مباني منظمة الشراكة الدولية غير الحكومية في كابل، لقي ثمانية مدنيين مصرعهم وأصيب ٢٧ مدنيا بجروح. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم.

٢٩ - وخلال الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من ١٨ حادثا استهدفت المدارس والأفراد العاملين فيها (١٤ حادثا ضد مرافق تعليمية وأربعة حوادث ضد أفراد يعملون في الجهاز التعليمي)، مقارنة بـ ٦٩ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي استهدفت خلالها حركة طالبان المدارس المستخدمة كمراكز اقتراع في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونسبت فرقة العمل ١٢ حادثا إلى العناصر المناوئة للحكومة (١١ حادثا إلى حركة طالبان وحادث واحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان)، وخمسة حوادث إلى القوات الموالية للحكومة (حادثان إلى الجيش الوطني الأفغاني، وحادث واحد إلى القوات العسكرية الدولية، وحادث واحد إلى الجيش الوطني الأفغاني والقوات العسكرية الدولية معًا، وحادث واحد إلى الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وإحدى الميليشيات الموالية للحكومة معًا)، وحادث واحد إلى الجيش الوطني الأفغاني وحركة طالبان معًا.

٣٠ - وتحققت فرقة العمل القطرية من حادثي اختطاف أطفال تعرض لهما أربعة فتیان (حادث نفذته حركة طالبان استهدف ثلاثة فتیان، وحادث نفذته الشرطة الوطنية الأفغانية استهدف فتی واحدا)، مقابل خمسة حوادث وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق استهدفت ١١ فتی. وتحققت فرقة العمل أيضا من حادثين تم فيهما تجنيد أطفال واستخدمهم استهدف أربعة فتیان (حادث نفذته حركة طالبان استهدف ثلاثة فتیان، وحادث نفذته الشرطة الوطنية الأفغانية استهدف فتی واحدا). وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل من حادثي عنف جنسي ارتكبتها القوات الموالية للحكومة بحق فتیین (ارتكبت كليهما الشرطة الوطنية الأفغانية بحق فتیین). وفي ٥ أيار/مايو، أصدرت حكومة أفغانستان قانون حماية حقوق الطفل، بعد إقرار مشروع قانون أصبح قانونا من خلال مرسوم رئاسي تم توقيعه في ٥ آذار/مارس.

٣١ - وتحققت بعثة الأمم المتحدة من ٢٦ حادثا تضررت منها مرافق الرعاية الصحية والعاملون في هذا المجال (١٦ حادثا استهدفت مرافق للرعاية الصحية و ١٠ حوادث استهدفت العاملين في مجال الرعاية الصحية)، مقابل ١٢ حادثا من هذا القبيل تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونسبت فرقة العمل ١٨ حادثا إلى عناصر مناوئة للحكومة (١٧ حادثا إلى حركة طالبان وحادث واحد إلى جماعة مسلحة غير محددة الهوية)، منها ستة حوادث أدت إلى إغلاق ٨٨ مرفقا طبيا واختطاف ثلاثة من العاملين في المجال الطبي نفذتها حركة طالبان، ونسبت سبعة حوادث إلى القوات الموالية للحكومة

(حادثان إلى الجيش الوطني الأفغاني، وحادث واحد إلى كل من الشرطة المحلية الأفغانية والمديرية الوطنية للأمن والقوات العسكرية الدولية، وحادثان إلى قوات غير محددة الهوية موالية للحكومة). ونُسب حادث واحد إلى القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة معًا.

٣٢ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية بالإجماع طلب فتح تحقيق في ادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أفغانستان مقدّم من المدعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقرر القضاة أن فتح تحقيق في الحالة في أفغانستان في هذه المرحلة لن يخدم مصالح العدالة.

٣٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، قامت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإصدار تقرير عام مشترك عن معاملة الأشخاص المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع والقضاء على التعذيب، يغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨^(٢). ومن أصل المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع البالغ عددهم ٦١٨ شخصا الذين أجريت معهم مقابلات، قدم ٣٢ في المائة منهم إفادات ذات مصداقية بأنهم تعرضوا للتعذيب أو لأشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أثناء احتجازهم في مرافق قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة وثقت انخفاضاً في عدد حالات التعذيب منذ عام ٢٠١٦، فهي تشير إلى أن شعوراً مستمراً بالقلق يساورها بشأن ممارسات التعذيب وسوء معاملة المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع التي يقع معظمها في مرافق الاحتجاز التي تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية. ووثق التقرير أيضاً انتهاكات وتحديات تعرقل تنفيذ الضمانات الإجرائية الرئيسية، مثل إمكانية الاتصال بالمحامين، واستمرار عدم مساءلة الجناة.

٣٤ - واتخذت الحكومة مزيداً من التدابير فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وفي ٤ آذار/مارس، وقّعت لجنة الشؤون الجنسانية التابعة لمجلس الوزراء على مذكرة تفاهم مع الوزارات المعنية بشأن تنفيذ السياسة المتعلقة بميراث المرأة وحقوق الملكية، ووافقت من حيث المبدأ على سياستين: سياسة بشأن حماية المرأة في أوقات الحرب وحالات الطوارئ، وسياسة بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. وفي ٧ نيسان/أبريل، عرضت وزارة العدل مشروع قانون الأسرة على اللجنة التشريعية التابعة لمجلس الوزراء. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أيد الفريق العامل المعني بمنع العنف وتوعية الرأي العام، الذي يضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، المقترح الذي قدمته وزارة شؤون المرأة بإنشاء مراكز لحماية المرأة.

٣٥ - وفي الفترة ما بين ٤ و ١٤ آذار/مارس، نظمت بعثة الأمم المتحدة ثماني مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وأتاحت هذه المناسبات، التي تضمنت اجتماعات موائد مستديرة وحلقات نقاش، فرصة للتوعية بالمسائل المتعلقة بحقوق النساء والفتيات مثل الحصول على التعليم وممارسة الرياضة، والقضاء على جرائم العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه، والاعتداء الجنسي، والممارسة التقليدية التي تُعرف باسم "البعاد" حيث يتم تقديم فتيات مقابل تسوية منازعات فيما بين الأسر. وفي ١٤ آذار/مارس، احتفلت الأمم المتحدة في أفغانستان باليوم الدولي للمرأة في كابل بتنظيم مناسبة عامة في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" سلطت الضوء على النساء الأفغانيات اللاتي يمثلن قدوة لغيرهن في مختلف القطاعات المهنية.

(٢) انظر الرابط التالي : www.ohchr.org/Documents/Countries/AF/PreventingTortureReportApril2019.pdf.

٣٦ - وعقدت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان جلسات علنية في ٣٣ ولاية في آذار/مارس ونيسان/أبريل في إطار التحقيق الوطني الذي تجريه بشأن دور المرأة في السلام والأمن في أفغانستان. وحضرت بعثة الأمم المتحدة للجلسات المعقودة في ولايات كابل وباميان وهرات وهلمند وقندهار، حيث دعت إلى تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة في جهود السلام والأمن. وشدد المشاركون في الجلسات على أن قيم حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض، وعلى ضرورة أن تكون المرأة حاضرة في جميع مراحل عملية السلام، وعلى أن مساعي السلام لا ينبغي أن تقوّض إمكانية لجوء ضحايا النزاع للعدالة.

٣٧ - وظل الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام عرضة للعنف المتصل بالنزاع. فقد وثقت بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة حوادث أسفرت عن مقتل صحفي، وإصابة آخر وتهديدات وجهتها عناصر مناوئة للحكومة إلى صحفية. وعلاوة على ذلك، تعرّض خمسة أشخاص من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم امرأة، للضرب أو التوقيف أو التهديد، وفي حالة أربعة منهم كانت الحوادث التي تعرضوا لها من فعل قوات موالية للحكومة ومسؤولين حكوميين. ونظمت بعثة الأمم المتحدة أيضا تسع مناسبات (بلغ مجموع عدد المشاركين فيها ٣٩٩ من بينهم ٩٤ امرأة) بشأن دور الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعدالة غير الرسمية وحقوق الإنسان، وبناء السلام ودور المرأة في عملية السلام، وتعميم مراعاة مبادئ حقوق الإنسان.

رابعا - تنسيق المساعدة الإنمائية

٣٨ - واصلت الحكومة والشركاء الإنمائيون الرئيسيون بذل جهود من أجل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها أثناء مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما تواصلت في كابل المشاورات المتعلقة بالشروط الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإحلال السلام، وفقا للفقرة ١٥ من البيان المشترك الذي نتج عن المؤتمر، وفي ١٣ نيسان/أبريل، أثناء مناسبة جانبية عُقدت على هامش اجتماع الربيع السنوي للبنك الدولي في واشنطن العاصمة، أعرب المشاركون، ومن بينهم وزير المالية الأفغاني، عن تأييدهم لهذه المبادرة، ودعوا إلى إجراء مشاورات على نطاق أوسع للمساعدة على توجيه تخطيط التنمية بطريقة متسقة وواقعية تتماشى مع خطة التنمية التي وضعتها الحكومة.

٣٩ - واتخذت الحكومة مزيدا من التدابير صوب تنفيذ سياستها المتعلقة بالحوكمة المعنونة "حوكمة محورها المواطن: خريطة طريق للإصلاح على المستوى دون الوطني". وفي ١٩ شباط/فبراير، أصدر الرئيس غني أمرا رئاسيا بشأن إدارة الأفضية، يهدف إلى تحسين تفويض السلطة وتمهيد الطريق أمام توزيع أكثر إنصافا للموارد على إدارات الأفضية. وفي ٥ آذار/مارس، أقر السيد غني قانون المجالس المحلية في مرسوم تشريعي. ويوضح هذا القانون أدوار ومسؤوليات مجالس الولايات والأفضية والقرى، ويهدف إلى تيسير رقابة المجالس المحلية ويشجع على مشاركة عامة الناس في تصميم وتنفيذ برامج تنمية الحكومات المحلية.

٤٠ - وواصلت الحكومة إحراز تقدم على مستوى إصلاح الإدارة العامة. وفي ٤ شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء الصيغة المنقحة للسياسة الرامية إلى زيادة عدد النساء في الخدمة المدنية التي حددت أهدافا جديدة لعام ٢٠١٩. وفي ٢ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨ الذي نوقشت فيه إنجازات هامة تشمل تقليص الوقت اللازم لتوظيف موظفي الخدمة المدنية من حوالي ١٨٠ يوما في عام ٢٠١٧ إلى ٤٥ يوما في عام ٢٠١٨، وتطبيق نظام المعلومات لإدارة الموارد البشرية الذي بدأ العمل به في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. ويهدف هذا النظام إلى

تسجيل حوالي ٤٢٤ ٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية عن الموظفين، تتضمن معلومات عن بياناتهم البيومترية، من أجل تحسين التخطيط للموارد البشرية وتقليص عدد حالات الموظفين "الوهميين".

٤١ - وتواصل أيضا تطبيق قانون الحصول على المعلومات. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، بدأت اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات بمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر جنيف الوزاري المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مع مجلس الوزراء والمجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد، وهيئة الوطنية للمشتريات، واللجنة العاملة المعنية بالمجتمع المدني. وقدمت اللجنة توجيهات تقنية إلى الكيانات الحكومية فيما يتعلق بإنشاء بنوك معلومات ووضعت قواعد تنظيمية بشأن الحصول على المعلومات وتجهيز الشكاوى العامة.

٤٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو، نشرت بعثة الأمم المتحدة تقريرها السنوي الثالث عن مكافحة الفساد بعنوان "معركة أفغانستان ضد الفساد: وضع أسس السلام والازدهار"^(٣). وقد وثق التقرير التنفيذ التدريجي لخطوات الإصلاح، بما في ذلك التغييرات التشريعية مثل إنشاء مركز للعدالة مختص لمكافحة الفساد، وإقرار قانون لحماية المبلغين عن المخالفات، وتنقيح قانون الحصول على المعلومات. وسلط التقرير الضوء على ضرورة مواصلة تحسين البنية المؤسسية لهيئات مكافحة الفساد، وأوصى بوضع ضمانات تكفل استقلال لجنة مكافحة الفساد المتوخاة. وأشار إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بضمان امتثال تسجيل أصول الموظفين العموميين ومواصلة اتخاذ تدابير لإصلاح جهاز الخدمة المدنية والجهاز القضائي ومكتب المدعي العام. وأشيد في التقرير بمركز العدالة لمكافحة الفساد لقدرته على التطبيق الفعلي للأحكام المتعلقة بجرائم الفساد التي حددها قانون العقوبات لعام ٢٠١٧ بشكل أفضل، ولكنه أشار إلى أن قدرة أفغانستان على تنفيذ أوامر إلقاء القبض لا تزال محدودة، مما أسفر عن محاكمة أكثر من ٢٠ في المائة من المدعى عليهم أمام المركز غيابيا وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم. وتطرق التقرير أيضا إلى الجهود المستمرة التي يبذلها المدعي العام لمعالجة المزايم المتعلقة بالفساد في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨.

٤٣ - وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٩، شهدت نواتج مركز العدالة لمكافحة الفساد زيادة كبيرة (عقب تسجيل تراجع خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨). وبحلول ٢٠ أيار/مايو، أصدرت المحكمة الابتدائية التابعة للمركز أحكاما في ٥٧ قضية تخص ٢٢٣ متهما، وبتت محكمة الاستئناف التابعة للمركز في ٥٢ قضية تخص ١٧٣ متهما، وأصدرت المحكمة العليا ٣٦ حكما يخص ١١٧ متهما في قضايا طعن في قرارات المركز. غير أن أنشطة المركز ظلت مقيّدة بسبب عجز أجهزة إنفاذ القانون في أفغانستان عن تنفيذ أوامر إلقاء القبض وأوامر المثول أمام القضاء. ومن أصل قائمة تتضمن ١٢٧ أمرا بإلقاء القبض وأمرًا بالمثول أمام القضاء في انتظار التنفيذ قبل ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لم يُنفذ سوى ١٧ أمرا بإلقاء القبض و ٤٤ أمرا بالمثول حتى وقت إعداد التقرير. ومن أصل أوامر إلقاء القبض المنفذة البالغ عددها ١٧ أمرا، سلّم ١١ مشتبه فيها أنفسهم طوعا وتم تنفيذ ٦ أوامر بالقوة. وفي المجموع، من القائمة التي تتضمن ١٢٧ أمرا، تمت محاكمة شخص واحد فقط وهو حاليا بصدد قضاء مدة عقوبته. وفي ١٩ آذار/مارس، أبلغ المركز عن إصدار ٨٢ أمرا بالمثول أمام القضاء و ٤٦ أمرا بإلقاء القبض، وهكذا بلغ مجموع

(٣) انظر الرابط التالي:

https://unama.unmissions.org/sites/default/files/afghanistan_fight_against_corruption_groundwork_for_peace_and_prosperity-20_may_2019-english.pdf

عدد الأوامر غير المنفذة ١٩٤ أمرا. وفي سياق منفصل، في ٨ نيسان/أبريل، ألقى القبض على وزير سابق، سبق للمحكمة الابتدائية التابعة للمركز أن حاكمته وأدانتته غيابيا في مناسبتين على جرائم ارتكبتها عندما كان نائب وزير، وهو محتجز حاليا في انتظار البت في الطعن الذي قدمه. وتجدر الإشارة أيضا إلى أول محاكمة وإدانة، وإن كان ذلك غيابيا، لعضوين حاليين من أعضاء الجمعية الوطنية وعدة نواب وزراء سابقين في أيار/مايو.

٤٤ - وتواصل إصلاح نظام العدالة ببطء. فلم تتمكن وزارة العدل من إنهاء إصلاح إدارة الخدمات القانونية (حقوق)، وإدارة قضايا الحكومة (قضايا الدولة) على نحو ما تتطلبه استراتيجية مكافحة الفساد للبلد، ولم تكتمل جهودها الرامية إلى وضع قانون ينظم التكامل بين قطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة الممتدة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو، زوّدت بعثة الأمم المتحدة المدعي العام بتقييم من إعداد خبراء بشأن تعزيز قدرة مديريته المعنية بالجرائم الدولية، بهدف تحسين تنفيذ قانون العقوبات لعام ٢٠١٨. وفي وقت لاحق، في ٦ آذار/مارس، أصدرت المحكمة العليا تعميما يطلب من القضاة تحديد السند والأساس المنطقي الذي تقوم عليه قراراتهم المتعلقة بالأحكام بطريقة تعتمد على الأدلة، وذلك عملا بالتوصيات التي قدمتها البعثة استنادا إلى استقصاء أجري على كامل نطاق البلد بشأن تنفيذ نظام الأحكام المحسّن في إطار قانون العقوبات الجديد.

خامسا - المساعدة الإنسانية واللاجئون

٤٥ - ظلت مستويات النزوح مرتفعة بسبب النزاع واستمرار الآثار الناجمة عن الجفاف والكوارث الطبيعية التي حدثت في عام ٢٠١٨. وأدى الفقر المزمن وعدم توفر الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش إلى تفاقم هذا الوضع. وفي الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٦ أيار/مايو، تسبب النزاع في تشريد ١١٠.٠٠٠ شخص آخر. وكان أكثر من نصفهم (٥٨ في المائة) أطفال دون الثامنة عشرة. ورغم انخفاض معدل التشريد المتصل بالنزاع في عام ٢٠١٩ بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨، لا توجد بعد أي إمكانية لعودة العديد من الأسر المشردة في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية.

٤٦ - وقد تسببت الاشتباكات التي وقعت بين حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان في تشريد ٢٤.٩٠٠ شخص من قضاء شابا دارا بولاية كُنُر في آذار/مارس. أما أولئك الذين تركوهم وراءهم (يُعتقد أنهم يمثلون نصف السكان المحليين)، فقيل إنهم مُنعوا من مغادرة المنطقة، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحرية التنقل؛ وتشير بلاغات غير مؤكدة إلى أن المقاتلين احتلوا منازل الأشخاص الذين فروا. وتلا ذلك تشريد ما لا يقل عن ٩.٠١٦ شخصا من قضاء خوجياني وقضاء شرزاد في ولاية نكروهار، ويعزى ذلك أيضا إلى الاشتباكات فيما بين المتمردين. ويجري حاليا التحقق من هوية المشردين داخليا في هذه المناطق وقد يرتفع العدد نتيجة لذلك. وقدمت الحكومة والمنظمات الإنسانية مساعدات أولية، تضمنت أغذية ومساعدات مالية ولوازم الإغاثة الأساسية وخدمات إلى النازحين في كلا الموقعين، ولكن من المستبعد أن يعود هؤلاء النازحون إلى أماكنهم الأصلية ما لم تتحسن الأوضاع الأمنية.

٤٧ - ولا يزال المشردون الذين يعيشون في مستوطنات مؤقتة يواجهون ظروفًا صعبة. ففي ولاية هرات، سُجّلت زيادة بنسبة ٣٢١ في المائة في حالات الإسهال المائي الحاد في الفترة الفاصلة بين ١ شباط/فبراير و ١٥ نيسان/أبريل، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلى جانب الإبلاغ عن ٩٨ إصابة بالحصبة في

صفوف أولئك الذين يعيشون في مواقع المشردين. ولمواجهة ذلك، قامت الحكومة والشركاء في المجال الإنساني بتكثيف أنشطة مراقبة الأمراض والتصدي لها وحملات التحصين.

٤٨ - وفي الفترة الفاصلة بين ٢١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغ عدد الوافدين واللاجئين العائدين إلى أفغانستان ممن لا يحملون الوثائق اللازمة ٣٨١ ١٤٠ شخصا منهم ٣٧٢ ٧ وافدا بدون الوثائق اللازمة عادوا من باكستان، و ١٢٧ ٥١٠ من جمهورية إيران الإسلامية، و ٣٨٥٠ من الدول الأوروبية وتركيا (٤٦٠ منهم عادوا طوعا فيما تم ترحيل ٣٩٠). وخلال الفترة نفسها، عاد ١١٥٤ لاجئا مسجلا من باكستان، و ٤٦١ من جمهورية إيران الإسلامية، و ٣٤ من بلدان أخرى. وكان عدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان أقل بنسبة ٦٤ في المائة من العدد المسجل في نفس الفترة من عام ٢٠١٨ (٤٢١٤) ٤٢١٤ عائدا من باكستان، و ٣٢٢ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية، و ٦١ عائدا من بلدان أخرى). وفي الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغ عدد الأفغان الذين لا يحملون الوثائق اللازمة العائدين من جمهورية إيران الإسلامية ١٤٩ ٨٩٤ شخصا، مما يعكس انخفاضاً بنسبة ٣٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ (٢٢٧ ٨٩٠ شخصا). وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، قامت حكومة باكستان بتمديد برنامجها لبطاقات الجنسية الأفغانية لنحو ٣٢٧ ٠٠٠ من الرعايا الأفغان المقيمين في باكستان حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. واتفقت أفغانستان وباكستان على عودة ٥٠ ٠٠٠ من حاملي هذه البطاقات خلال عام ٢٠١٩. وفي شباط/فبراير، بدأت حكومة باكستان إصدار بطاقات جديدة بعد انقطاع لمدة سنة واحدة حيث أصدرت أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ بطاقة جديدة ليلغ المجموع الجديد ٤٧٠ ٠٠٠ بطاقة.

٤٩ - وفي الفترة الفاصلة بين ١٥ شباط/فبراير و ٣١ آذار/مارس، بلغ عدد حالات المصابين بصدمات الذين تم علاجهم ٤٥٧ ٤٦ حالة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨. وكانت الحاجة إلى رعاية المصابين بالصدمات مرتفعة بشكل خاص في ولايات نكهار وقندهار وهلمند، حيث تسببت الاشتباكات في خسائر فادحة وتقلصت إمكانية الحصول على الرعاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ١٥ من الشركاء في مجموعة الصحة استشارات إلى ٢٥٣ ٥٤ شخصا، بلغت نسبة النساء والفتيات فيهم ٥٩ في المائة.

٥٠ - وكانت معدلات هطول الأمطار مرتفعة في البلد ولكنها متقلبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال أثر الجفاف ملموسا بشكل كبير، فقد تضرر موسم زراعة المحاصيل الرئيسي من جراء الجفاف بسبب عدم توافر البذور. ومن المرجح أن يكشف الحصاد الرئيسي، المتوقع أن يتم في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، عن نقص كبير في المحاصيل الأساسية، وسيتم تحديد مدى هذا النقص بدقة خلال الأسابيع المقبلة. وحتى ٣١ آذار/مارس، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات منقذة للأرواح إلى ٤,٣ ملايين شخص في إطار مساعي التصدي لآثار الجفاف التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٨. وكان معظم أولئك الذين حصلوا على تلك المساعدات (٣,٩ ملايين) يعيشون في المناطق الريفية المتضررة من الجفاف. ورغم مغادرة بعض الأسر للمخيمات المؤقتة في ولاية بادغيس من أجل العودة إلى قراها، من المتوقع أن يظل عدد كبير من الأشخاص مشردين خلال الأشهر المقبلة، بسبب النزاع الدائر في مواطنهم الأصلية أو لأنهم فوّتوا على أنفسهم فرصة زراعة المحاصيل. وقرىبا ستقلص الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني المساعدات المقدمة إلى الأشخاص المشردين بسبب الجفاف بالقرب من مدينتي هرات وقلعة ناو وتركز جهود الإغاثة على المناطق الأصلية. وتضرر ٣٥٥ ٢٦٥ شخصا في

١٧ ولاية من الفيضانات الموسمية الناجمة عن غزارة الأمطار، التي تسببت في تدمير أو إلحاق أضرار بأكثر من ٣٥ ٠٠٠ منزل في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وكانت فرج وقندهار وبادغيس أكثر الولايات تضررا. وتلقى أغلبية المتضررين مساعدات إنسانية طارئة، رغم الإبلاغ عن مواجهة بعض الصعوبات في الوصول إلى المتضررين في ولايتي هلمند وفرج. ومع أن الفيضانات الموسمية السنوية متوقّعة إلى حد كبير، فهي تُلحق خسائر مالية كبيرة وأضرارا جسيمة بالهياكل الأساسية بالإضافة إلى الاحتياجات الإنسانية التي تتسبب فيها.

٥١ - وحتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٩، سُجّلت ست إصابات بشلل الأطفال جميعها في المنطقة الجنوبية حيث واجهت حملات التحصين ضد شلل الأطفال صعوبات تتعلق بالوصول إلى الأطفال وظلّ الحظر المفروض على التحصين في المنازل قائما منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، تم توسيع نطاق هذا الحظر ليشمل جميع أنشطة القضاء على شلل الأطفال مما يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في هذا الصدد. وتجدد الإشارة بشكل خاص إلى أنه قد أبلغ، منذ أيار/مايو ٢٠١٨، عن وقوع خمس من أصل ست حالات مؤكدة في المناطق التي يتعدّد الوصول إليها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، انطلقت حملة تحصين على الصعيد الوطني تستهدف ٩,٩ ملايين طفل في ٢٩ ولاية، ولكن لا يزال يتعدّد الوصول إلى حوالي ٤٥٠.٠٠٠ طفل بسبب الحظر المذكور آنفا المفروض إلى حد كبير في المناطق الجنوبية والشرقية والوسطى من أفغانستان.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بإعادة حشد نساء لإزالة الألغام في باميان سعيا إلى إعلان باميان أول ولاية "خالية من الألغام". وفي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتطهير ١,٣ كلم مربع من الأراضي الملوثة التي تُعتبر شديدة التأثير بالأخطار الناجمة عن المتفجرات، مما عاد بالفائدة على ١٤ جماعة محلية. واستجابة لما أعرب عنه العائدون من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من شواغل تتعلق بحمايتهم من الأخطار، استفاد ٤٤٥ ٤٤٩ شخصا من برامج للتوعية بالمخاطر ممّولة من الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٣ - وفي آذار/مارس، لمواجهة التهديدات التي تشكلها أخطار المتفجرات بسبب القتال فيما بين المتمردين، نظمت الأمم المتحدة وشركاؤها دورات للتوعية بأخطار المتفجرات استفاد منها أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في إطار الاستجابة لاحتياجات المشردين داخليا في قضاء شابا دارا بولاية كُنر. وفي آذار/مارس، قامت مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان بصياغة معايير وطنية لإزالة الألغام اليدوية الصنع المتروكة، وهي أول معايير إنسانية من نوعها على الصعيد الدولي.

٥٤ - واستمرت المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، حيث وصل عدد الحوادث المؤثرة على وصول الأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني إلى ١٣٤ حادثا في الفترة ما بين ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٢٢ نيسان/أبريل، بما في ذلك مقتل خمسة من العاملين في مجال المعونة، إلى جانب إصابة ١٥ عاملا إضافيا في مجال المعونة بجروح واختطاف ١٥ آخرين. واستمر التوجه نحو شن هجمات متعمدة على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي والإغلاق القسري للمرافق الصحية حيث تضررت المرافق أو الخدمات الصحية أو العاملون في المجال الصحي من حوالي ٥٠ في المائة من القيود المفروضة على الوصول.

٥٥ - وحسب الجزء المتعلق بعام ٢٠١٩ من خطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فإن ٦,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتهدف الخطة إلى مساعدة عدد يصل إلى

٤,٥ ملايين شخص وتتطلب ميزانية قدرها ٦١١,٨ مليون دولار. ووفقاً لدائرة التتبع المالي، تم تلقي مبلغ قدره ١٢٦,٣ مليون دولار لتمويل الأنشطة الإنسانية حتى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩ أو ٢٠,٦ في المائة من مجموع التمويل المطلوب للاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٩.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٦ - واصلت الحكومة، بدعم من الشركاء الدوليين، تنفيذ عملياتها لمكافحة المخدرات. وفي الفترة الممتدة من ١٥ شباط/فبراير إلى ١٥ أيار/مايو، نفذت سلطات إنفاذ القانون ما مجموعه ١٣٠ عملية لمكافحة المخدرات، أفضت إلى ضبط ١٢٣٦ كغ من الهيروين، و ٩٤٦ كغ من المورفين، و ٥٣٣ كغ من الأفيون، و ٧٣ ٩٤٨ كغ من الحشيش، و ٣٥١ كغ من الميثامفيتامين، و ٤١٩ ٢٧ قرصاً من أقراص إكستاسي (ميثيلين داوكسي ميثامفيتامين ٣,٤)، و ٤٥٤ ٦٢ كغ من السلائف الكيميائية الصلبة، و ١٠ ٧٢٦ لترًا من السلائف الكيميائية السائلة، و ١٢٧ كغ من بذور الحشيش. وفي المجموع، تم تفكيك ١١ معملًا لصنع الهيروين. وأسفرت هذه العمليات عن اعتقال ٣٣٨ ١ من المشتبه فيهم، إلى جانب ضبط ١٧٠ مركبة و ٢٢٤ قطعة سلاح وخمسة أجهزة للاتصال اللاسلكي. وقُتل ضابطان من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات ومجرح ٣٨ أثناء تنفيذ العمليات.

٥٧ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قام ضباط من فريق الكشف المتنقل التابع للشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات بتدريب نظرائهم في أوزبكستان على تحليل المخاطر وتقنيات البحث وتصنيف المخدرات. وبدعم من الأمم المتحدة، كان هذا التدريب الأول من نوعه الذي يُنظّمه الفريق خارج أفغانستان. وواصلت الحكومة الأفغانية أيضا جهودها الرامية إلى تعميم التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاعات البديلة لكسب الرزق. وقد شاركت عشر مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقودها نساء في معرض للتشغيل نُظّم للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس في كابل، عرضت فيه أكثر من ٨٠ شركة ومنظمة منتجات مشاريع التنمية البديلة.

سابعا - الدعم المقدم للبعثة

٥٨ - في ١٥ أيار/مايو، بلغت معدلات الشغور في البعثة ٨ في المائة للموظفين الدوليين و ٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٤ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة البالغة ٧ في المائة، و ٥ في المائة، و ٣ في المائة، على التوالي. وظلت نسبة الموظفين منخفضة للغاية حيث بلغت ٣٤ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٤٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٢ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٨ في المائة من الموظفين الوطنيين. وفي إطار مساعي البعثة الرامية إلى تحسين النسبة بين الجنسين في صفوف الموظفين الوطنيين، أطلقت البعثة برنامجا وطنيا لمتطوعي الأمم المتحدة بهدف تكوين مجموعة من المرشحات المؤهلات للتعيين في الوظائف المحتمل أن تُفتح في المستقبل للموظفين الوطنيين. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو، نفذت بعثة الأمم المتحدة ٢٣٩ مهمة برية و ٢٢ مهمة جوية، إضافة إلى استقبال ٣٨٥ بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلون عن الأفضية بزيارة المكاتب الميدانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

ثامنا - ملاحظات

٥٩ - بعد مرور عام على وقف إطلاق النار غير المسبوق من جانب واحد بمناسبة عيد الفطر في عام ٢٠١٨، لم تتحقق بعد الآمال بأن تخف وتيرة العنف. وإنني أعرب عن أسفي الشديد لمواصلة القتال على الرغم من المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان ولتأجيل الحوار بين الأطراف الأفغانية على السواء. وتشكل هذه الانتكاسات تذكيراً بأن إحراز تقدم نحو السلام ليس عملية تسيير في مسار مستقيم، مع أن الخسائر غير المقبولة في الأرواح وتبدد الفرص بتحقيق الرخاء في المستقبل تزداد كل يوم. وإنني أدعو، بإحساس متجدد من الإلحاح، إلى بدء المحادثات المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان وأؤيد المساعي الجارية نحو إقامة حوار شامل لجميع الفئات الوطنية. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى حل للنزاع بالوسائل السلمية.

٦٠ - إن السلام، لكي يكتب له الاستمرار، يجب أن يقوم على توافق واسع النطاق. ويجب أن تشارك النساء مشاركة كاملة في عملية السلام، ويجب ضمان حقوق الإنسان للجميع. ويجب الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي تحققت في السنوات الماضية والبناء عليها. وبالفعل، لقد أعرب الأفغان الملتزمون في مختلف المحافل، عن تطلعاتهم إلى نتائج الحوار بين الأطراف الأفغانية. وتشمل هذه التطلعات الإسراع في الحد من العنف؛ والحفاظ على المكاسب المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك للنساء والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى؛ وضمان الحريات الأساسية والحماية المتساوية بموجب القانون؛ والمشاركة في الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي. وتتطلب عملية بناء التوافق الوطني، مع أنها شاقة أحياناً، بذل جهود متواصلة لتوسيع المشاركة وتعزيز أساس قبول المجتمع المحلي لتسوية محتملة.

٦١ - ولا يزال العنف المتواصل ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في أفغانستان مصدر قلق ويمس بحقوق الأفغان في حرية التعبير وفي الحصول على المعلومات التي تشكل دعامة المجتمع الشامل للجميع. ويجب أن تحترم جميع أطراف النزاع المعايير الوطنية والدولية لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الفضاءات المخصصة للمجتمع المدني. وإنني أرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها ومشاركة المرأة في عملية السلام، وإعداد المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان.

٦٢ - وفي مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٨، وجهت رسالة قوية مفادها أن السلام وبناء الدولة والتنمية بدافع الإصلاح عناصر متأزرة لا غنى عنها. وهذه العناصر بالغة الأهمية لتحقيق مستويات النمو التي يمكن أن تولد فرصاً للأعداد المتزايدة من السكان في البلد وتعزيز إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية. ومما يبعث بشدة على التفاؤل الانخراط الحثيث لحكومة أفغانستان مع الشركاء على الصعيد الإقليمي والتزامها بالربط الإقليمي، باعتباره أساساً للنمو الاقتصادي. وإنني أدعو جميع الدول المجاورة لأفغانستان إلى اغتنام تلك الفرص من أجل التعاون وأداء دورها في بناء مستقبل مزدهر وسلمي.

٦٣ - وإنني أرحب بإتمام نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ التي تأخرت كثيراً وافتتاح برلمان جديد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١. غير أن اعتماد التكنولوجيا البومترية في اللحظة الأخيرة دون اختبارها، وعملية فرز الأصوات المطوّلة، والخلافات بشأن النتائج، كل ذلك انتقص بشدة من مصداقية هيئات إدارة الانتخابات وزعزع ثقة الناس في العملية الانتخابية. وبالنظر إلى ما يكتسبه إجراء انتخابات ذات مصداقية من أهمية لشرعية النظام السياسي، يحدوني الأمل في أن الجهات الانتخابية الأفغانية المعنية،

بما يشمل الحكومة والقيادات والأحزاب السياسية ومجموعات المراقبين، وكذلك لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، ستأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المرتقبة المقرر إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

٦٤ - إن إجراء انتخابات شاملة للجميع وتنسم بالمصادقية سيكون تحدياً عظيماً. فالجداول الزمنية الانتخابية ضيقة جداً؛ والوفاء بها سيتطلب اتخاذ القرارات بواقعية وفي أوانه، وكذلك وحدة الهدف لمعالجة الصعوبات التقنية والأمنية المتعددة. وبموازاة ذلك، يجب أن تعمل جميع الجهات صاحبة المصلحة بصورة متماسكة لإعادة بناء الثقة في العملية الانتخابية. ولقد أعرب المواطنون الأفغان بالفعل عن التزامهم بالممارسة الديمقراطية لحقوقهم السياسية، وخاطروا بحياتهم للاقتراع في الانتخابات السابقة. وفي هذا المنعطف الحاسم، إنني أشدد مجدداً على أن الانتخابات مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الجهات صاحبة المصلحة. وعلى القيادات في الحكومة والمعارضة، والأحزاب السياسية، والمرشحين، المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للأعمال التحضيرية للانتخابات، وتنظيم الحملات الانتخابية وعملية الاقتراع؛ والامتناع عن التدخل السياسي في قرارات وعمليات هيئات إدارة الانتخابات؛ والانخراط بصورة بناءة في الجهود المبذولة على مستوى الإصلاح والتنفيذ في مجال الانتخابات.

٦٥ - ولا يزال النزاع المسلح يهدد أرواح المدنيين الأفغان. فاستمرار استهداف المدنيين من جانب العناصر المناوئة للحكومة، أساساً باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بالاقتران مع الرقم القياسي للوفيات في صفوف المدنيين الذي يعزى إلى الغارات الجوية وعمليات التفتيش التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة، يؤكد العنف الذي يواجهه شعب أفغانستان، ولا سيما الأطفال. وإنني أحث جميع أطراف النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك خلال عملية تسجيل الناخبين والانتخابات المرتقبتين. ولا يوجد أي تبرير للهجوم الذي شنته حركة طالبان مؤخراً على منظمة الشراكة الدولية، وهي منظمة غير حكومية تركز اهتمامها على إرساء الديمقراطية والمشاركة في الحياة المدنية وتقديم الدعم للمجتمع المدني.

٦٦ - ولقد أدت القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وارتفاع عدد الهجمات على المرافق الصحية والعاملين فيها، واستمرار فرض القيود على حملات التحصين ضد شلل الأطفال إلى زيادة ضعف ومعاونة أشد الفئات احتياجاً من السكان. ويجب أن تحترم جميع أطراف النزاع التزاماتها الدولية المتصلة بوصول المساعدات الإنسانية وحماية المرافق الصحية والعاملين فيها.

٦٧ - وإنني أحيط علماً بالخطوات التشريعية والسياساتية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة مسألة ممارسات التعذيب وسوء معاملة المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع، وللانخفاض عموماً في النسبة المئوية للمحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع الذي يبلغون عن التعرض للتعذيب و/أو سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز التي تديرها الحكومة. ومع ذلك، فإن تدابير المساءلة لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية ذات الصلة، لأن زهاء واحد من أصل ثلاثة محتجزين ما زال يقدم إفادات ذات مصداقية عن التعرض لسوء المعاملة والتعذيب، وفق آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان عن معاملة المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع. ولا بد من زيادة الجهود المبذولة لضمان تنفيذ السياسات الرامية إلى مكافحة سوء المعاملة والتعذيب تنفيذاً فعالاً.

٦٨ - ومن الضروري كفالة نزاهة المؤسسات الحكومية وخضوعها للمساءلة لحسن أداؤها ومشروعيتها. ولقد اتخذت الحكومة خطوات هامة للدفع قدماً بالحكومة على المستوى دون الوطني، والإدارة العامة، وخطة مكافحة الفساد، بسبل منها تعزيز آليات الملاحقة القضائية في حالات الفساد. ولا يزال من بالغ

الأهمية أن تتعزز البنية المؤسسية لهيئات مكافحة الفساد وأن تعمل لجنة مكافحة الفساد بصورة مستقلة وبموارد كافية، وفقاً للمقتضيات الواردة في المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون في البلد على تنفيذ أوامر إلقاء القبض وأوامر المثل أمام القضاء، وتعجيل الإصلاحات في قطاع العدالة. وهذه الإجراءات أساسية لتلبية المطالب الواسعة النطاق بانتهاج مزيد من الشفافية والحماية والمعاملة المتساوية بموجب القانون.

٦٩ - وأني أتوجه بالشكر إلى أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لتفانيهم المتواصل في ظل ظروف صعبة من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.